الأنباء
الجمعة 15 يوليو 2011

ما بين الحريري وميقاتي والصفدي.. توتر وقطيعة وحرب سياسية مقتوحة

هل بدأت «معركة كسر العظم» لانتخابات 2013 في طرابلس؟

لم يصدر أي رد رسمي ومباشر عن الرئيس ميقاتي أو مكتبه الاعلامي في شأن الهجوم الذي شنه عليه الرئيس سعد الحريري في مقابلته التلفزيونية التي وصف فيها ميقاتي بأنه وكيل حزب الله ورئيس حكومة حزب الله، وقال عن ميقاتي والصفدي بأنهما أدوات في تنفيذ قرار الاسد ـ نصرالله بإطاحته، ونقل عن ميقاتي حرصه على عدم الدخول في سجال مع الحريري وتركيزه على تفعيل عمل الحكومة وانتاجيتها.

أما أوساط ميقاتي السياسية فإنها تتساءل: «أين غدرنا بالحريري؟» مذكرة ان ميقاتي خلال حكومته الأولى «أجرى انتخابات 2005 وفق قانون ضمن للحريري الأكثرية النيابية، ووقع بروتوكول التعاون بين لبنان ولجنة التحقيق الدولية، وأقال الضباط الأربعة من مناصبهم،

سعد الحريري

نجيب ميقاتي

محمد الصفدي

وعين اللواء أشرف ريفي والقاضي سعيد ميرزا المقربين من الحريري في منصبيهما، وأطلق اسم رفيق الحريري على مطار بيروت الدولي، وغير ذلك الكثير».

تضيف أوساط ميقاتي إنه «تحالف مع المستقبل في كل الانتخابات النقابية في طرابلس والشمال منذ 2005، ووقفنا الى جانبهم في كل المحطات التي كان آخرها انتخابات 2009، فأين وقفوا إلى جانبنا؟ لقد تخلوا عنا وغدروا بنا عندما تركوا ميقاتي بعد انتخابات 2005 بلا رئاسة حكومة أو توزير أو مقعد نيابي».

وفي كلام سياسي من نوع آخر يقول مقربون من الرئيس ميقاتي ان الرئيس سعد الحريري يرتكب خطأ اضافيا عندما يخوض «معركة شخصية» مع الرئيس نجيب ميقاتي و«يشخصن» أزمة خروجه من الحكم الناجمة عن أخطائه أولا وسوء ادارته السياسية للوضع، ويرى هؤلاء ان الحريري أخطأ في حظر دخول حلفائه الى الحكومة الجديدة رغم وجود أصوات مخالفة صدرت عن الرئيس السنيورة والجميل وفي الاندفاع في معركة إسقاط الحكومة حتى قبل ان تبدأ عملها وفي رفض أي اعتراف بها أو تعاط وحوار معها.

ويساند قيادي في 8 آذار موقف ميقاتي وفي عملية الرد على اتهام الحريري له بأنه يترأس حكومة حزب الله، فيقول ان الصحيح، وإزاء إصرار الحريري على القول ان ميقاتي يترأس حكومة حزب الله، هو أن حكومة الرئيس فؤاد السنيورة الأولى هي حكومة حزب الله، ذلك أن ناخبي الحزب في دائرة بعبدا ـ عاليه هم الذين أتاحوا عبر أصواتهم أن يفوز فريق 14 آذار في انتخابات 2005 بـ 11 نائبا، على أساس اتفاق رباعي لحظ بالدرجة الأولى حماية المقاومة، ما منح هذا الفريق أكثرية برلمانية سمحت له بان يختار السنيورة لرئاسة الحكومة.

أما الوزير الصفدي فإنه أصدر بيانا رد فيه بعنف على كلام الحريري واصفا كلامه ب «النابي»، متهما إياه بالخروج عن تراث أبيه وباعتماد التحريض المذهبي بين السنة والشيعة وبين السنة والعلويين، والآن بين السنة أنفسهم، وتحريض الناس بعضهم على بعض في طرابلس، وقال الصفدي: «الاساءة الشخصية نتغاضى عنها، لكننا لا ولن نفرط بكرامة طرابلس وهي ليست ملكا لأحد، ولا الطائفة السنية يمكن اختصارها بشخص مهما علا شأنه، فكما ان لا أحد أكبر من بلده، كذلك لا أحد أكبر من طائفته».

وينقل عن أوساط الصفدي قولها: «عندما سأل الحريري ماذا فعلنا مع محمد الصفدي، كان عليه أن يسأل ماذا فعل الصفدي لنا؟» والإجابة حاضرة في جعبة الحريري، بحسب مناصري الصفدي الذين يقولون «إننا استقبلناه في طرابلس عام 2005 عندما كان لا يعرف كيف يمشي في شوارعها، ورفض الصفدي الاستقالة من حكومة فؤاد السنيورة الأولى، ما عرضه لمخاطر جدية، أليست تلك تضحية يستحق عليها الشكر مثلما شكر جنبلاط؟ عليه أن يكون واقعيا ويتواضع قليلا».

وعن اعتذار الحريري من أهل طرابلس والنائبين السابقين مصطفى علوش ومصباح الأحدب، لأنه لم يتحالف معهما بدلا من ميقاتي والصفدي، ردت أوساط الصفدي بالقول: «نحن علينا أن نعتذر من الطرابلسيين، لأننا قبلنا تحالفا فرض عليهم زعامات من خارج المدينة، ونائبا من خارج نسيجها هو سامر سعادة، وقبله إلياس عطا الله»، معتبرة أنه «لو لم نتحالف معه عام 2009، وخضنا الانتخابات مع ميقاتي في وجهه، لما نجح له نائب واحد في طرابلس».

وبحسب مصادر واسعة الاطلاع فإن المعركة بين الحريري وميقاتي والصفدي حرب سياسية مفتوحة ستصل إلى معركة كسر عظم لإنتخابات طرابلس في العام 2013 حيث بدأت من الآن وستعد الدائرة الأسخن على صعيد لبنان.

اطلاق الأستونيين «فجأة» يغطي على الملفات السياسية الساخنة

غطت مفاجأة اطلاق المخطوفين الاستونيين السبعة على كل ما عداها في لبنان امس، وحتى على قمة الاهتمامات المحلية المتمثلة بالتعيينات الأمنية التي هددت بتصادم اكبر كتلتين داخل تجمع الاكثرية الجديدة المتحالفة كتلة العماد ميشال عون من جهة، وكتلتي حزب الله وحركة امل من جهة ثانية، حيال طائفة المدير العام للأمن الداخلي.

واطلقت استنتاجات كثيرة حول توقيت اطلاق هؤلاء منهم من اعتبرها بمثابة استرضاء سوري للدول الأوروبية، على ابواب وصول ملف الأوضاع السورية الى مجلس الأمن، والمقصود استرضاء فرنسا بشكل خاص ومنهم من ادخل ايران على الخط كالنائب السابق مصطفى علوش ومن تحدث عن اشتراط جهة ما اطلاق الاستونيين كمقابل لتأمين انعقاد مجلس الوزراء امس، وهذا ما سخر منه وزير الداخلية مروان شربل، لكن مصدرا رسميا مطلعا ابلغ «الأنباء» وجوب النظر الى توقيت العملية بالتزامن مع العيد الوطني الفرنسي الذي صادف امس 14 يوليو ما بدا وكأن اطلاقهم في سهل بلدة الطيبة في قضاء بعلبك القريبة من بلدة بريكال معقل طريدي العدالة جاء بمثابة تهنئة من جهة ما، لفرنسا بعيدها الوطني.

وكان اللافت الى جانب التوقيت غياب الدولة اللبنانية عن عملية التفاوض وعن عملية التنفيذ وقد بدأ دورها عبر الأجهزة الأمنية والعسكرية بعد وصول المخطوفين الى سهل الطيبة، حيث تسلمهم ممثلون للسفارة الفرنسية وواكبهم الامن الى مشتررة ومنها الى السفارة الفرنسية في بيروت حيث كان بانتظارهم فريق طبي وبعثة قضائية استونية.

وزير الداخلية مروان شربل كان اول الواصلين الى السفارة، وكذلك اللواء اشرف ريفي المدير العام لقوى الامن الداخلي، حيث اطمأنا على حالة الاسرى المحررين.

وبوشرت إجراءات قضائية لاستجوابات فورية للشبان السبعة، استكمالا للملف قبيل مغادرتهم لبنان بمعية وزير خارجية استونيا الذي وصل الى بيروت في العاشرة ليلا خصيصا لهذه الغاية.

وتأمل المراجع اللبنانية إحاطتها علما من الجانب الأستوني بالمفاوضات التي افضت لتحرير المخطوفين منذ مارس الماضي، واين كانوا ومع من جرت هذه المفاوضات.

وفي معلومات «الأنباء» ان استونيا تقول انها اجرت المفاضات بمساع سورية مع جهات لا تعرفها والفرنسيون يؤكدون وساطتهم انما مع جهات يعرفها الاستونيون وحدهم، ومن تسنى له رؤية المخطوفين المحررين ينقل عنهم عدم معرفتهم اين كانوا داخل لبنان ام خارجها وانه كان يجري تحريكهم وهم معصبو الأعين

ولاحظ من تسنى له رؤية هؤلاء في السفارة ضمورهم، وطول لحاهم، وقد اجمعوا على انهم تلقوا معاملة حسنة.

لا معلومات قبل الخروج من لبنان

مصادر لبنانية مسؤولة قالت لـ «الأنباء» انه من الصعب اقناع هؤلاء او المسؤولين عنهم سواء اكان من طرف السفارة الفرنسية أم الموفدين الاستونيين بالإفصاح عما لديهم طالما انهم على الاراضي اللبنانية، وان هذه المسألة تصبح ممكنة بعد المغادرة، حيث سيتم تزويد القضاء اللبناني الذي يحتجز ثلاثة من المتورطين بعملية الخطف، بكافة المعطيات الواجبة لمحاكمتهم وانزال العقوبة المناسبة بهم.

وقد بذل مراسلو الصحف ومحطات التلفزة جهودا كثيفة مع المعنيين في السفارة الفرنسية ريثما اقتنعوا بضرورة إظهار المخطوفين امام العدسات، وهكذا كانت الصور الجماعية التي التقطت لهم وهم على شرفة مبنى السفارة.

وردا على سؤال حول اشتراط الخاطفين ابعاد قوى الأمن عن عملية التسليم، قال وزير الداخلية مروان شربل، هذا الأمر لا يعنينا، ما يعنينا انهم تحرروا والمعلومات متوافرة لدينا اساسا، من الموقوفين الذين تولوا الخطف وسلموهم للجهة التي خطفتهم وهي تطعمهم وتسقيهم.

ورفض الوزير شربل القول اين كان هؤلاء محتجزين داخل لبنان او خارجه، وأضاف: ما أعلمه انهم سلموا داخل الأراضي اللبنانية (سهل الطيبة ـ قرب بلدة بريتال معقل العاملين بالممنوعات).

وعما اذا كان ثمة من اشترط لانعقاد مجلس الوزراء، إطلاق الأستونيين السبعة، سخر وزير الداخلية من هذه المعلومات وأبدى استعداده لتوظيف صاحب هذه المعلومات لديه كمخبر لقاء إغراءات، وردا على القول انها تسريبات صحافية، قال: الصحافة دقة وليست مجرد تعبئة ورق.

مجلس الوزراء والتعيينات الأمنية

على صعيد اجتماع مجلس الوزراء، الذي انعقد في اولى جلساته بالقصر الجمهوري وبرئاسة الرئيس ميشال سليمان وحضور الرئيس نجيب ميقاتي والوزراء، وعلى جدول أعماله 71 بندا، أبرزها إقرار التجديد لحاكم مصرف لبنان المركزي رياض سلامة، ودراسة مواجهة العبث الإسرائيلي بالحدود البحرية مع لبنان، وجرى تعيين رئيس لأركان الجيش هو العميد الركن وليد سلمان والمدير العام لرئاسة الجمهورية انطوان شقير، فيما اتفق الرئيسان سليمان وميقاتي على تأجيل البت بتعيين مدير عام للأمن العام الى الجلسة المقبلة، إفساحا في المجال للتوافق بين كتلة عون وكتلة أمل وحزب الله على الانتماء الطائفي لهذا المدير العام، مارونيا أم شيعيا.

الحملة على عون

النائب سامر سعادة سجل على العماد ميشال عون تراجعه الواضح في موضوع تعيين مسيحي مديرا للأمن العام. وقال: يبدو ان عون غير قادر إلا على مخاصمة المسيحيين على مواقعهم وشرذمتهم.

ويبدو ان العماد عون لا يمانع جديا في إبقاء الأمن العام في الخانة الشيعية لقاء حصوله على مركز آخر، اما الرئيس سليمان فيصر على تأجيل البت بهذا الموضوع الى ما بعد العشاء الذي يقيمه غدا السبت تكريما للبطريرك بشارة الراعي ويحضره العماد عون وشخصيات مسيحية في عمشيت.

وئام وهاب ووزير الداخلية

إلى ذلك شن الوزير السابق وئام وهاب حملة عنيفة على وزير الداخلية مروان شربل بسبب تعيين العقيد وليد المصري قائدا للشرطة القضائية بالوكالة، بدلا من نسيبه العميد منير شعبان الذي أوصى به وهاب.

وتجدر الإشارة الى ان موقع قائد الشرطة القضائية مناط بالضباط الدروز، وقال الوزير شربل انه يرفض تدخل السياسيين في المؤسسات الأمنية كما يرفض الرد عليهم، واعتبر ان اللواء ريفي الذي أصدر قرار تكليف العقيد المصري، أدرى بمن هو الأفضل بين ضباطه.

● بيروت ـ عمر حبنجر

الأستونيون السبعة على شرفة السفارة الفرنسية في بيروت بعد اطلاق سراحهم (محمود الطويل)

التعيينات الأمنية تربك الحكومة ومديرية الأمن العام جعلت الأكثرية اثنين

أخبار وأسرار

● **زيارة السنيورة إلى السعودية:** تبدي أوساط معارضة ارتياحا ملحوظا الى نتائج زيارة الرئيس فؤاد السنيورة الى المملكة العربية السعودية ومحادثاته التي تناولت بشكل خاص آخر تطورات الوضع في لبنان بعد تشكيل حكومة الرئيس نجيب ميقاتي، وآخر تطورات الأزمة في سورية والموقف العربي منها، اضافة الى استطلاع أخبار «الوساطة» التي تقوم بها تركيا بين السعودية وايران في ضوء زيارة وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو الى هاتين الدولتين.

● **دعوات رسمية:** سيتم خلال المرحلة المقبلة توجيه دعوات رسمية الى مراجع سياسية لبنانية في المعارضة لزيارة دول عربية وغربية، وذلك تعبيرا عن اهتمام المجتمع الدولي بلبنان وقضية المحكمة الدولية.

● **الأمن العام:** علم ان هناك اقتراحا يجري التداول به في شأن مديرية الأمن العام يقضي باستحداث منصب نائب للمدير العام «على غرار نائب مدير المخابرات» على ان يكون مسيحيا (مارونيا)، كما علم ان صاحب هذا الاقتراح هو اللواء جميل السيد المدير العام السابق للأمن العام.

● **استعجال فتح ملف «المعلومات»:** ترى مصادر في 14 آذار ان تسمية النائب نواف الموسوي في جلسات الثقة العقيد وسام الحسن متهما إياه بتسريب أسماء المتهمين باغتيال الرئيس رفيق الحريري، مضافا إليها الهجوم الذي شنه العماد ميشال عون على فرع المعلومات ورئيسه منذ يومين، مؤشر على استعجال فتح ملف فرع المعلومات مقابل «تحييد» مديرية قوى الأمن الداخلي.

وفي اعتقاد هذه المصادر ان «التحييد» يتم من خلفية تفادي الاصطدام بالرئيس نجيب ميقاتي من جهة واتباع أسلوب الاحراج للإخراج مع اللواء أشرف ريفي، أي دفعه الى الاستقالة.

● **رئيس مجلس القضاء الأعلى:** برز اسم القاضي جان فهد «الرئيس الأول الاستئنافي في بيروت ومفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية سابقا» في بورصة الترشيحات لمنصب «رئيس مجلس القضاء الأعلى» خلفا للقاضي أسعد غانم الذي أحيل الى التقاعد «يشغل هذا المنصب حاليا وبالانابة المدعي العام القاضي سعيد ميرزا».

● **الميقاتية السياسية مقابل «الحريرية السياسية»:** توقفت أوساط اعلامية قريبة من تيار المستقبل عند تعبير «الميقاتية» الذي بدأت تستخدمه وسائل اعلام قوى 8 آذار ولاسيما حزب الله، في موازاة تعبير «الحريرية السياسية» لتسليط الضوء على «ثنائية سنية» وترسيخ فكرة وجود تيارين ومركزي استقطاب.

أكد أن رئيس الحكومة لا يستطيع أن يجعل اللبنانيين يصطفون معه ظالماً كان أو مظلوماً

الفرزلي لـ «الأنباء»: تطورات المنطقة تسهل قيادة الحريري لإسقاط ميقاتي

رأى نائب رئيس المجلس النيابي الاسبق ايلي الفرزلي ان الرئيس سعد الحريري لم يأت بشيء جديد خلال إطلالته الاعلامية من باريس سواء لجهة موقفه من حكومة الرئيس ميقاتي أو لجهة موقفه من «حزب الله» وسورية، معتبرا بالتالي ان كلام الرئيس الحريري كان تكرارا لمضمون خطاب «13 مارس» إذ لم يستطع التسليم انطلاقا من موقعه المعارض بوقائع التطورات التي حصلت على الساحة السياسية والتي آلت الى تغيير جذري في المعادلة السياسية، مشيرا الى أن الرئيس الحريري لم يكن صريحا في إسهابه عن أسباب انهيار اتفاقية الـ «س.س» بحيث أغفل عمدا عملية إحباط الولايات المتحدة للاتفاق المذكور من نيويورك، والذي كان السبب المباشر في إحداث ردات فعل محلية قوامها وزراء المعارضة آنذاك، تبعها الموقف السوري نتيجة اتصال من الامير عبدالعزيز بن عبدالله أبلغه فيه رفع المملكة السعودية يدها عن الاتفاق.

ايلي الفرزلي

ولفت الفرزلي في تصريح لـ «الأنباء» الى أن لبنان يشكل ساحة من ساحات الصراع في المنطقة، حيث تلعب الدول الغربية وفي طليعتها الولايات المتحدة دورا أساسيا ومتقدما فيها، خصوصا في عملية رسم أطر «الشرق الاوسط الجديد» الذي سبق لوزيرة الخارجية الاميركية السابقة كوندوليزا رايس ان أعلنت عنه خلال إحدى زياراتها للمنطقة، معتبرا وفقا لما تقدم ان التطورات في المنطقة، لاسيما على المستوى السوري والانقسامات العمودية على الساحة السياسية اللبنانية تشكل أمام الرئيس الحريري أرضا خصبة تسهل قيادته أعنف حملة ضد حكومة الرئيس ميقاتي لإسقاطها، معتبرا من جهة ثانية أن أبعاد الصراع المذكور وأطره مرتبطة بالموقف الاميركي الذي لن تتبلور معالمه قبل شهر سبتمبر أو أكتوبر المقبلين.

المحكمة بين ميقاتي ونصرالله

على مستوى آخر وعن التناقض ما بين موقف أمين عام «حزب الله» السيد حسن نصرالله الذي أعلن فيه عدم اعترافه بالمحكمة الدولية ورفضه كل ما صدر وسيصدر عنها، وما جاء في البيان الوزاري لجهة احترام الحكومة للقرارات الدولية ومتابعة شؤون المحكمة الدولية، رأى الفرزلي ان للسيد نصرالله الحق في قول ما يشاء كونه ممثلا في الحكومة وليس هو الحكومة، معتبرا بالتالي ان ما جاء في البيان الوزاري عن المحكمة الدولية يلزم الحكومة وحدها دون أن يلزم «حزب الله»، مشيرا من جهة أخرى الى ان المطلوب من الرئيس ميقاتي أن يبادر الى شرح المقصود من عبارة «مواكبة المحكمة الدولية» وما اذا كان يعني بها متابعتها عبر الوسائل الاعلامية وتفقد أخبارها وأخبار رؤسائها والمحققين فيها، أم ان المقصود بتلك العبارة ملاحقة مسألة شهود الزور أو مسألة الارتياب المشروع بمراجعة جدية أمام مجلس الأمن، معتبرا أن على الرئيس ميقاتي أن يكون واضحا في هذا الكلام، إذ لا يستطيع تحت عنوان تعرضه للهجوم من قبل الرئيس الحريري وقوى «14 آذار» أن يجعل اللبنانيين يصطفون معه ظالما كان أو مظلوما، مؤكدا ان الجميع سيقف الى جانبه في قول كلمة الحق لكن ليس بعبارات يشوبها الغموض وتحمل الكثير من التفسيرات.

لإعطاء الطوائف حق انتخاب نوابها

على مستوى آخر وبعيدا عن الصراع السياسي، أعلن الفرزلي أن لبنان أصبح بحاجة ملحة الى صياغة قانون انتخاب جديد يعطي كلا من الطوائف اللبنانية حق انتخاب نوابهم، وذلك لاعتباره ان الطوائف اللبنانية تنال حاجتها من حيث التمثيل الصحيح لها باستثناء الطائفة الأرثوذكسية والكاثوليكية والاقليات المسيحية التي يمارس عليها بلطجة انتخابية بكل ما للكلمة من معنى بحيث يمارس الآخرون من الطوائف اللبنانية الهيمنة على قرارها ما يحول دون تمثيلها في المجلس النيابي بشكل ديموقراطي وصحيح، معتبرا بالتالي أن صحة التمثيل النيابي في لبنان ستبقى في ظل الكيانات المذهبية القائمة في غيبوبة قسرية ما لم تعط كل طائفة حق انتخاب نوابها.

وأضاف الفرزلي ان مصادرة إرادة طائفة في اختيار نوابها لمصلحة طائفة أخرى تتعارض مع أسس ومبادئ العيش المشترك، وتؤدي الى ردات فعل وأحقاد تؤول بالطائفة المصادرة إرادتها الى اللجوء للخارج للاحتماء به وبالتالي الى التآمر على العيش المشترك، لافتا الى أنه اذا كانت الطائفة المارونية بشكل خاص مرتاحة حتى تاريخه بانتمائها الى ذاتها، فهذا لا يعني إطلاقا ان كل المسيحيين بشكل عام مرتاحون لتمثيلهم في المجلس اللبناني، مؤكدا انه مادام النظام اللبناني قائما على أسس طائفية وعلى محاصصة مذهبية فإن الطائفة الارثوذكسية وانطلاقا من رفضها استمرار الواقع التمثيلي في البلاد على ما هو عليه، ستقود معركة إنصافها على المستويين الانتخابي والاداري وهي بصدد التحضير لملف كامل متكامل بهذا الخصوص لعرضه لاحقا على اللبنانيين من خلال الحكومة.

● بيروت ـ زينة طبارة